

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - أني

التأخير الحاصل في صرف الدولة والإدارات العمومية لمستحقات المقاولات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بالرغم من مرور حوالي أربع سنوات على صدور القانون المحدد لأجال تسديد الدولة والإدارات العمومية لمستحقات المقاولات في أجل أقصاه 90 يوما، إلا أن ذلك لم يطبق بشكل فعلي على أرض الواقع؛ الأمر الذي انعكس سلبا على العديد من المقاولات التي عانت من صعوبات جمة في سيولتها، ووجدت نفسها على حافة الإفلاس من كثرة الديون التي تراكمت عليها، الشيء الذي نجم عنه تشريد مئات من العمال وأسرههم، وبالتالي إعطاء صورة سلبية عن الاستثمارات العمومية ببلادنا.

ولعل ما يؤكد مثل هذا الأمر هو الإقرار بفسل أكثر من 7000 مقاولا خلال السنة الماضية، وهو رقم قياسي مقارنة بالسنوات الماضية، مما ينذر بحدوث مزيد من حالات الفشل في صفوف المقاولات.

وعليه، نسألكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها بغاية تجاوز هذه الوضعية الخطيرة، ومن ثم احترام تطبيق الدولة لأجال تسديد ديونها لفائدة المقاولات وفق القانون الجاري به العمل؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

ضور سعيد